

قاعدة المعطيات الخاصة ببرامج، التزامات وتعهدات السادة الوزراء خلال
جلسات الأسئلة الشفهية

دورة أكتوبر 2013

ر.ت	الجلسة	القطاع الحكومي	موضوع السؤال	جواب الوزير الذي يتضمن برنامجا، التزاما أو تعهدا
01	الجلسة الثانية / 22 أكتوبر 2013	التعليم العالي والبحث العلمي وتكوين الأطر	غياب إستراتيجية حكومية لتكوين مهندسي الجماعات المحلية	أكدت السيدة الوزيرة بخصوص هذا الموضوع سعي الوزارة إلى الرفع من عدد المهندسين بصفة عامة بخلق وإحداث مدارس جديدة للمهندسين وتوسعة الطاقة الاستيعابية للمدارس الموجودة حاليا، وتمكين المهندسين في بعض تخصصات الماستر من تكوين إضافي يمكنهم من بلوغ درجة مهندس عام، مع التخصص في المجالات المتعلقة بالتنمية المحلية.
02	الجلسة الثانية / 22 أكتوبر 2013	التعليم العالي والبحث العلمي وتكوين الأطر	برنامج الحكومة في مجال البحث العلمي ودعم الإنتاج العلمي	أكدت السيدة الوزيرة أن تنمية مجال البحث العلمي حظي بالأولوية في إطار توجهات البرنامج الحكومي الذي عبر عنها بشكل واضح، وكذا المخطط القطاعي لوزارة التعليم العالي والبحث العلمي وتكوين الأطر و أضافت أن مخطط الوزارة للفترة الممتدة من 2013-2016، يتضمن محورا خاصا بتطوير أنشطة البحث العلمي، ويتضمن مجموعة من المشاريع منها: - مشروع تحيين الإستراتيجية الوطنية لتنمية البحث العلمي والتكنولوجي؛ - مشروع هيكلية بناية البحث العلمي؛ - مشروع تعزيز البنيات التحتية لتتمين نتائج البحث والابتكار؛ - مشروع تطوير الشراكة مع القطاع الخاص؛ - مشروع تعبئة الموارد البشرية وتحفيز الباحثين، - مشروع دعم تمويل البحث العلمي؛ - ومشروع النهوض بالتعاون الدولي في مجال البحث العلمي والتكنولوجي.

03	الجلسة الثانية / 22 أكتوبر 2013	العلاقات مع البرلمان والمجتمع المدني	المعايير المعتمدة لتوزيع الدعم العمومي على جمعيات المجتمع المدني	أكد السيد الوزير التزام الحكومة من خلال البرنامج الحكومي بمراجعة كل المنظومة القانونية الضعيفة والمتقادمة التي تنظم الشراكة بين الدولة والجمعيات في اتجاه إقرار عدالة حقيقية بين الجمعيات في الولوج إلى الشراكات والتعاقدات مع مختلف مؤسسات الدولة، سواء كانت قطاعات حكومية أو مؤسسات عمومية أو جماعات ترابية.
04	الجلسة السادسة / 26 نونبر 2013	العدل والحريات	تنزيل توصيات الهيئة العليا لإصلاح القضاء	أكد السيد وزير العدل على أن الأهداف الإستراتيجية لإصلاح منظومة العدالة تتجلى في: - أولا: توطيد استقلال السلطة القضائية؛ - ثانيا، تخليق منظومة العدالة؛ - ثالثا، تعزيز حماية القضاء للحقوق والحريات؛ - رابعا، الارتقاء بفعالية ونجاعة القضاء؛ - خامسا، إنماء القدرات المؤسسية لمنظومة العدالة؛ - سادسا، تحديث الإدارة القضائية وتعزيز حكامتها. وأضاف أن الميثاق أرفق بمخطط تفصيلي يتضمن آليات التنفيذ وإجراءات وأجال التنفيذ، وبالتالي فإن السادة البرلمانين والرأي العام و الصحافة و المجتمع المدني بإمكانه أن يقوم بمحاسبة أداء الحكومة وخاصة وزارة العدل في مدى التزامها بإنجاز ما هو مطلوب منها في هذا الميثاق، مشددا على أن وزارته ستعمل على الالتزام بذلك، وليس من الممكن أن نفرط في أي التزام من التزاماتنا -يقول السيد وزير العدل- . وتابع السيد الوزير القول بأنه التزم في هذه السنة بالعمل على مستوى التحديث بالوصول إلى أعلى المستويات من حيث تحيين المواقع الإلكترونية بنسبة عالية، وأن وزارته وضعت مخططا واضحا و دقيقا خلال السنوات المقبلة من أجل تحديث البنية التحتية للمحاكم، وأردف قائلا: -"كل ذلك ومثله لدينا فيه التزامات محددة، سنقوم بالوفاء بها"-.
05	الجلسة السادسة / 26 نونبر 2013	الشباب والرياضة	البطولة الوطنية لكرة القدم المغربية	تعهد السيد الوزير في إطار تعزيز البنية التحتية بإحداث 30 مركز تكوين على مدى ثلاث سنوات ، بمعدل بناء 10 مراكز كل سنة ، وفي السنة الرابعة الانتقال إلى إحداث (des centres d'excellence) أو (مراكز التفوق).

06	الجلسة السابعة / 03 دجنبر 2013	التربية الوطنية والتكوين المهني	ميزانية الداخليات المدرسية	أكد السيد الوزير على ضرورة تعزيز قدرات العالم القروي لا من ناحية البنيات التحتية ولا من ناحية الطاقة الاستيعابية، ولا بالنسبة للإطعام والإيواء، من أجل تعزيز تكافؤ الفرص على المستوى الوطني بين الجهات وبين العالم القروي والميادين الحضرية. وفي هاذ الإطار برمجت الوزارة إحداث 235 مؤسسة داخلية خلال سنوات 2014، و2015، و2016.
07	الجلسة السابعة / 03 دجنبر 2013	التجهيز والنقل واللوجستيك	وضعية الطرق بالعالم القروي	أكد السيد الوزير التزام الحكومة بإعداد تقييم للبرامج المنجزة في مجال الطرق بالعالم القروي بعدد من جهات المملكة، للوقوف على الأثر الاجتماعي والاقتصادي لهذه المشاريع ومدى تحقق الغرض الذي أنجزت من أجله وكذا إنجاز مشاريع جديدة لتقليص الخصاص في المجال الطرقي والذي يقارب 45 ألف كلم. وبخصوص تثنية الطرق، أكد السيد الوزير أنها تخضع لمعيارين: المعيار الأول هو التزامات الدولة مع المستثمرين بتثنية الطرق المؤدية للمشاريع السياحية أو الوحدات الصناعية، المعيار الثاني مرتبط بحركية السير، وأعطى مثالا لذلك ببني ملال التي أحدثت بها قطب فلاحي في منطقة قروية ، وبالتالي إذا دعت الضرورة إلى تثنية الطريق المؤدية إليه فإن الدولة تلتزم باتخاذ الإجراءات اللازمة لتحقيق ذلك. ويسري ذلك على كافة المحاور التي تتضح أهمية تثنيتها أو توسيعها.
08	الجلسة العاشرة / 24 دجنبر 2013	الثقافة	البرنامج الحكومي في دعم الحركة الثقافية والفنية ببلادنا	أكد السيد الوزير التزام وزارة الثقافة من خلال المخطط الخماسي الذي أعدته في أفق 2016 من تمكين جميع عواصم الأقاليم من مركب ثقافي يشمل مسرحا وخزانة وخزانة للأطفال وأروقة للفنون التشكيلية وكل المرافق المرتبطة بالإبداع الثقافي والفني.
09	الجلسة الثالثة عشر / 21 يناير 2014	التشغيل والشؤون الاجتماعية	حماية العاملين في الضيعات الفلاحية	جدد السيد الوزير التزام وزارته بما سبق والتزمت به في البرنامج الحكومي وكذا في الأمم المتحدة أمام مجلس حقوق الإنسان، وهو العمل على تقريب الأجر الأدنى في الفلاحة والذي يبلغ حاليا 60 درهما في اليوم الواحد من الأجر الأدنى في الصناعة والتجارة والذي يبلغ II درهما للساعة الواحدة.

10	الجلسة الرابعة عشر / 28 يناير 2014	الشؤون العامة والحكامة	إعلان الحكومة إلغاء الدعم عن البنزين والفيول	أكد السيد الوزير التزام الحكومة الرسمي بعدم المساس بالدعم المقدم لغاز البوتان وعزى ذلك لسببين: السبب الأول بيئي بحكم غزو غاز البوتان لجميع المنازل وخصوصا في العالم القروي مما ساعد على الحد من استهلاك الحطب والفحم، والثاني هو الرغبة في الانتقال إلى الاستهلاك العصري للمواطنين فضلا عن الاستعمال الواسع لهذه المادة من طرف العموم. وبخصوص مادتي السكر والدقيق فإن الإصلاح لن يشمل الدعم وإنما سينصب على التلاعبات التي تطل الاستفادة من هاتين المادتين.
11	الجلسة الخامسة عشر / 04 يناير 2014	الوزارة المنتدبة لدى وزير الطاقة والمعادن والماء والبيئة المكلفة بالماء	بناء السدود بالأقاليم الجنوبية	أكدت السيدة الوزيرة التزام الحكومة بتقريب آجال بناء سد "الفاصك" إذا أثبتت الدراسات المحينة الجدوى الاقتصادية والاجتماعية والتنمية لهذا المشروع، وآثاره الإيجابية على ساكنة المنطقة وبالخصوص ساكنة كلميم، وأیضا وجود حمولات كافية بالمنطقة وبمجرى الواد يمكن تخزينها بهذا السد.
12	الجلسة الخامسة عشر / 04 يناير 2014	الوزارة المنتدبة لدى وزير الطاقة والمعادن والماء والبيئة المكلفة بالماء	عدم استفادة بعض المناطق القروية من الماء الصالح للشرب	أكدت السيدة الوزيرة وجود برنامج مهم في إطار عقدة برنامج مع المكتب الوطني للكهرباء والماء الصالح للشرب يمتد من 2013-2017 وخصص له غلاف مالي يقدر ب 5 ملايين و 200 مليون للرفع من نسبة التزود بالماء الصالح للشرب في المناطق القروية والصعبة إلى 96.5% في حدود سنة 2017، و 80% كأقل معدل بالنسبة للأقاليم.